

العراق، حيث لجأت الحكومتان إلى اصدار بعض البيانات والتصريحات حول التمسك بضمان حقوق الشعب الكوردي كتصريح ٢٤ كانون الاول ١٩٢٢ الذي يقول: "إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق لتأسيس حكومة كردية في المناطق التي يؤلف الاكراد فيها الاكثرية"^(١)، لكن هذا التصريح لم يصدر إلا لغرض تحقيق بعض الاهداف السياسية، ويعلق ادموندز الذي كلف بابلاغ هذا التصريح في المناطق الكوردية قائلاً: "ولكن مع الاسف ان اكثرية هذه البيانات والوعود اعلنت وصرفت للتغلب على ظروف حرجة ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة إلى المصالحة"^(٢).

والواقع أن سياسة الشدة والوعود حققت بعض أهداف السلطات العراقية والبريطانية، إذ يشير تقرير بريطاني إلى أن القضية القومية الكوردية لم تصبح عائقاً أمام انتخابات المجلس التأسيسي العراقي أثناء تسجيل الاقضية الكوردية، ويعزو التقرير ذلك إلى الضربة القوية التي وجهت إلى الشيخ محمود في السليمانية وتبدد الآمال بتأسيس دولة كوردية^(٣). وكانت الحكومة قد بذلت جهوداً كبيرة من اجل فوز مرشحيها في هذه الانتخابات التي أجريت في نهاية سنة ١٩٢٣^(٤) وقد حصلت على ما أرادت إذ كان اغلب مندوبي الكورد في المجلس التأسيسي من المؤيدين لسياسة الحكومة العراقية فعلى سبيل المثال يقول أحد هؤلاء المندوبين: "أقول بكل صراحة أننا ابناء العراق الشمالي، اعني الأكراد لا نريد الانفصال عن العراق بوجه من الوجوه، لان الأكراد لا يعيشون بدون العراق قطعاً"^(٥).

ومن المفيد أن نذكر هنا، أن الكورد غبنوا حتى في مسألة نسبة تمثيلهم في المجلس التأسيسي، فقد فاز في تلك الانتخابات (٩٥) عضواً مثلاً النصاب الكلي لعدد أعضاء المجلس التأسيسي، من بينهم (١٨) عضواً من الكورد، أي بنسبة ١٨,٥٪ من مجموع عدد

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي ، ج٣، ص٣٠٧-٣٠٨.

(٢) ادموندز، كورد وترك وعرب، ص٢٨١، المشكلة الكوردية، محاضرة لادموندز أقيمت في لندن في الجمعية الملكية لآسيا الوسطى، د.م، د.ت، ص١٠.

(٣) الادهمي، المصدر السابق، ج٢، ص٩٩.

(٤) إبراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٨٩، ص٣٨.

(٥) مذكرات (المجلس التأسيسي العراقي)، الجلسة العشرون المنعقدة في ٣ حزيران ١٩٢٤، ص٢٤٣.

الأعضاء وهي نسبة ضئيلة التمثيل للكورد، بالنسبة لمناطق العراق الأخرى^(١).

المهم في الأمر، أن كوردستان الجنوبية ألحقت بالعراق خلافاً لرغبة سكانها، وقبل أن تحل مشكلة الموصل^(٢) بين تركيا من جهة والعراق وبريطانيا من جهة ثانية، وكانت المشكلة قد رفعت سنة ١٩٢٤ إلى مجلس عصبة الأمم للنظر في حلها، فشكل مجلس العصبة في يوم ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لجنة تحقيق دولية لدراسة المشكلة وتقديم التوصيات اللازمة حولها إلى المجلس^(٣) وبعد مجيء اللجنة إلى ولاية الموصل ودراسة الموضوع، أيدت اللجنة في نتائجها النهائية ضم ولاية الموصل إلى العراق بشرطين:

الأول أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب الفعال لمدة ٢٥ سنة، والشرط الثاني أن تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبيان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيها^(٤)، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة عصبة الأمم اقترحت إيجاد دولة كوردية مستقلة في ولاية الموصل في حالة الاستناد على الحجج العنصرية باعتبار أن الكورد كانوا يشكلون غالبية السكان في تلك الولاية^(٥).

قرر مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بعد دراسة تقرير اللجنة الحاق ولاية الموصل بدولة العراق مع التأكيد على تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بالكورد^(٦)، وبذلك انتهت مشكلة الموصل التي لم تؤخذ فيها إرادة ومصالح الشعب الكوردي بنظر الاعتبار^(٧).

(١) ينظر: الادهمي، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العلمية الأولى، نتيجة لاندحار الدولة العثمانية، عندما عقدت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، احتلت بريطانيا الموصل مستندة إلى تفسيرها لشروط الهدنة التي لم تكن تحوي ما ينص على (التخلي عن الموصل)، لذا نشأ ما عرف بـ (مشكلة الموصل) فاخذ الأتراك يطالبون بضم ولاية الموصل إلى أراضيهم بحجة أن احتلالها كان عملاً غير قانوني ونقضاً للهدنة. للتفاصيل ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٦) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ١٧٤ - ١٧٦.

(٧) فؤاد ساكو، الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير، مطبعة الهدف، ديترويت الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٧، ص ١٤٧.

لم تهدأ الحركة القومية الكوردية بعد الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق، فقد شهدت هذه الحركة تطوراً ملحوظاً، وظهرت القضية الكوردية مجدداً، بفعل عدة عوامل منها عدم مراعاة الحكومة العراقية للحقوق القومية للشعب الكوردي التي اقراها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥^(١) فقد كان من المؤمل ان تطبق توصيات عصبة الامم بشأن الكورد ابتداء من سنة ١٩٢٦، الا ان ذلك لم يحدث^(٢)، ولتوضيح ذلك يمكن الاستناد على بعض الارقام والاحصائيات في اهم مجالين هما الادارة والتعليم، التي تبين عدم تطبيق تلك التوصيات بالشكل المطلوب، فبخصوص الموظفين كان من المقرر ان يكون غالبية الموظفين في المناطق الكوردية من الكورد انفسهم، الا ان ذلك لم يحصل، ففي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد الموظفين الكورد في كوردستان - العراق (٣٢٤) موظفاً، في حين بلغ عدد الموظفين من غير الكورد (٤٠٧) موظف، منهم (١٦٥) موظفاً عربياً و (١٨٠) موظفاً تركمانياً و (٦٢) موظفاً مسيحياً ويهودياً^(٣).

اما بالنسبة لقطاع التعليم في كوردستان العراق فقد شهد تاخراً ملحوظاً من عدة اوجه قياساً إلى المناطق الاخرى في العراق، حيث عانت المدارس الكوردية من قلة عدد المعلمين، ففي سنة ١٩٢٧ بلغ عدد المعلمين في كل منطقة السلیمانية (١٤٩) معلماً، رغم ان سكان هذه المنطقة بلغوا في ذلك الحين ما يقارب (١٥٥) الفاً، لقد كان عدد المعلمين هذا اقل بمقدار مرتين من عددهم خلال العهد العثماني، واقل بمقدار ثلاث مرات من منطقة الرمادي التي كانت حينذاك اكثر مناطق العراق تخلفاً^(٤) كما كانت هذه المدارس محرومة من كثير من المستلزمات المدرسية^(٥).

وقد برر المسؤولون في وزارة المعارف العراقية (التربية و التعليم حالياً) هذا الاهمال بعدم توفر ظروف سياسية ملائمة في كوردستان، وبأن الميزانية لا تسمح بزيادة عدد

(١) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية، ملاحظات تاريخية ودراسات اولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص ٥٠.

(٢) محمده نهمين زهكي، دوو تهقلاي بي سوود، چاپخانه هی هلولیست، لندن، ١٩٨٤، ل ٦٥.

(٣) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٤) عبد المجيد كامل عبداللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ - ١٩٣٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، ص ٢٣٤.

(٥) رفيق حلمي، مقالات، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٥٦، ص ٧٢.

المدارس في تلك المنطقة^(١) إلا أننا لو نظرنا إلى مصاريف المعارف، لوجدنا ان الحكومة العراقية خصصت مصاريف قليلة للمدارس الكوردية نسبة إلى مصاريف مدارس الجنوب والوسط، ففي سنة ١٩٢٧ خصص ١٪ من واردات السلطانية على شؤون المعارف، اما اربيل فقد خصص ٢,٥٪ لامور المعارف، عكس البصرة حيث تم صرف ٢١٪، وكربلاء ١٨٪ من وارداتها على المعارف^(٢).

ومع ان الحكومة اظهرت ميلاً ما بين سنتي ١٩٢٧ ١٩٢٩ إلى معالجة امور المعارف في كوردستان، عندما فتحت بعض المدارس وسمحت لعدد من الطلبة الكورد بالقبول في دار المعلمين العالية ببغداد، الا ان ذلك لم يستمر طويلاً^(٣)، فعاد التدهور الى قطاع التعليم في كوردستان، حتى انه اصبح لبعض الطوائف الدينية حقوق اوسع من الكورد في مجال التعليم، ففي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد المدارس الكوردية في كل العراق (٤١) مدرسة، بينما وصل عدد المدارس المسيحية إلى (٤٧) مدرسة واليهودية (١٩) مدرسة^(٤).

ان عدم تنفيذ توصيات عصبة الامم شمل المحاكم ايضاً، إذ لم تهتم الحكومة العراقية باستعمال اللغة الكوردية في قضايا المحاكم، حيث كانت المحاكم تستخدم اللغة العربية في لوائي (محافظة) اربيل والموصل وقضاء خانقين، اما محاكم لواء كركوك فكانت تستخدم اللغة التركية، فكان على اصحاب القضايا والحالة هذه ان يبحثوا لهم عن مترجمين^(٥).

ان عدم تنفيذ توصيات عصبة الامم الخاصة بالحقوق السياسية والثقافية للشعب الكوردي، وعدم التزام الحكومتين البريطانية و العراقية بوعودهما ازاء تلك الحقوق، كانت محركاً للحركة القومية الكوردية.

لقد ظلت سلطات الانتداب البريطاني والسلطات العراقية الحاكمة تعمل جاهدة على

(١) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ ١٩٣٢)، البصرة، ١٩٨٢، ص ٢٣٣ ٢٣٤.

(٢) زهكى، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٣) حلمي، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٤) عبداللطيف، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

للمعلومات عن التعليم في كوردستان في فترة الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق، واستقلال العراق

الشكلي، ينظر: عبد الفتاح علي بوتاني، مدرسة ١١ آذار اول مدرسة كوردية في مدينة الموصل مع نبذة

تاريخية عن التعليم في كوردستان - العراق، اصدارات جريدة برايه تي، اربيل، ١٩٩٩.

(٥) زهكى، المصدر السابق، ص ٧٩.

تهدئة الكورد، وتضليل الرأي العام عن طريق المشروعات الجزئية واطلاق البيانات والتصريحات حول تطمين الاماني القومية للشعب الكوردي، ولكن ظلت القضية الكوردية قائمة ودون حل جذري^(١).

بعد ان قمعت فكرة (اقامة كوردستان مستقلة) بحد السيف والمناورات الاقليمية والدولية، رافق ذلك ظهور وتطور التنظيمات السياسية القومية الكوردية لتشكل الطليعة الصاعدة والمثقفة لحركة التحرر الكوردية وتعمل جنباً الى جنب مع الانتفاضات الكوردية المتلاحقة.

لقد ظهرت التنظيمات السياسية الكوردية في كوردستان الجنوبية اثر نشأة النظام الملكي في العراق في ٢٣ اب ١٩٢١، ونشط المثقفون والطلبة الكورد وبدعم من شخصيات كوردية من بيوتات قبلية ودينية معروفة، في تشكيل المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية السرية والعلنية بغية استحصال الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي.

ففي تموز ١٩٢٢ تاسست جمعية كوردستان في مدينة السليمانية برئاسة مصطفى عزيز باشا الياملكي^(٢)، وفي اوائل ربيع سنة ١٩٢٦ تأسست في السليمانية ايضاً جمعية زانستي (العلوم)، وعلى غرارها تأسست في حزيران من نفس السنة جمعية اخرى تحمل اسم (زانستي) في كركوك^(٣)، كما كانت هناك جمعية باسم پيشكهوتن (التقدم)^(٤) كما تحولت مدينة الموصل، خلال المدة (١٩٢٤ - ١٩٢٧) إلى مركز من اهم مراكز نشاط جقاتا خورسهريا كورد (جمعية استقلال الكورد)^(٥) السرية، إذ تشير الوثائق البريطانية إلى ان الضابط امين معروف حسن الرواندوزي كان رئيساً للفرع، الذي كان له علاقة وطيدة مع جمعية

(١) البرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٣٢.

(٢) عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ - ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٨.

(٣) حمدي، المصدر السابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

(٤) عبد الستار طاهر شريف، المصدر السابق، ص ٩١.

(٥) اسس هذا الحزب الجنرال خالد بك جبري في ولاية ارضروم سنة ١٩٢٢، ثم فتح الحزب له فروعاً في معظم المدن الكوردية، وكان هذا الحزب وراء انتفاضة الشيخ سعيد بيران في شباط ١٩٢٥، للتفاصيل ينظر: البوتاني، وثائق عن...، ص ٥٠٤ - ٥١١.

بيشكهوتن، وترأس جمال بابان فرع هذه الجمعية في الموصل سنة ١٩٢٧، وكان من اعضاءه البارزين معروف جياووك^(١).

كما تشكلت جمعية سياسية سرية هي جمعية هه لستان وبلندي كوردستان (نهضة وترقي كوردستان) في كانون الاول سنة ١٩٢٧، والتي دعت الى التحرر من سيطرة العرب ، فقد جاء في بيان اصدارته الجمعية مايلي: "لا يمكن مطلقا وفي اي وقت قبول سيطرة العرب تحت اسم (الحكومة العراقية)"^(٢).

وفي ١٥ تموز ١٩٢٧ تشكل تنظيم سياسي اخر باسم حزب پشتيوانى (الظهر) برئاسة الضابط الكردي المتقاعد مصطفى شوقي^(٣) ، وفي سنة ١٩٣٠ تأسست جمعية الشباب " كومهلهى لاوان" التي اصدرت مجلة يادگارى لاوان (ذكريات الشباب)، وبين سنتي ١٩٣٥ و١٩٣٦ تشكلت في السليمانية أيضا جمعية باسم (فدائي الوطن) برئاسة حمه اغا عبد الرحمن، فضلا عن ذلك تأسست جمعية أخرى هي كومهلى ئازادى كورد أي (عصبة حرية الكورد) وكان يرأسها محمود ازادي^(٤).

لقد حصل هذا التطور الفاعل في التنظيمات القومية الكوردية في الوقت الذي كانت الحكومتان البريطانية والعراقية تسعيان إلى عقد معاهدة رابعة بينهما هي معاهدة ١٩٣٠^(٥) ومن المناسب ان نذكر هنا، ان اكثر هذه التنظيمات السياسية تشكلت اثناء وبعد حركات الشيخ محمود واجباره على الإقامة في كوردستان ايران سنة ١٩٢٧، وانها كانت في الحقيقة

(١) للتفاصيل ينظر: (د. ك. و)، ملف تشكيل دولة كردية ، كتابي دائرة الخدمات الخاصة في الموصل ب٩/س/٣٨٩ في ٢٦ تموز ١٩٢٦ "٣٣/٣٠٧ في ٤ مايس ١٩٢٧ . البوتاني، المصدر السابق ، ص ٥٠٤ ٥١١

(٢) د. ك. و ، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة ١٩٢٤ - ١٩٢٦، الوثيقة رقم (٨٢) " ينظر نص البيان في : البوتاني ، المصدر السابق ، ص ٥١٥-٥١٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، بيروت لبنان، ١٩٨٣ ، الهامش ص٣١٥.

(٤) عبدالستار طاهر شريف، المصدر السابق، ص٩٢ "نوري شاويس ، من مذكراتي ، من منشورات حزب الشعب الديموقراطي الكردستاني ، د.م ، ١٩٨٥، ص١٠.

(٥) سبق للعراق ان عقد معاهدة ثالثة مع بريطانيا في ١٨ كانون الاول ١٩٢٧، وتضمنت في احدى بنودها وعود بريطانيا بمساعدة لعراق للدخول في عصبة الامم، الا ان الاختلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية قد ابطل العمل بها.

تشكيلات سياسية بسيطة تتلائم وتلك الحقبة التاريخية.

وفي خضم هذا النشاط السياسي الكوردي، لعب بعض النواب الكورد دورهم، والتف هولاء النواب حول عبدالمحسن السعدون نظراً لمواقفه الايجابية من القضية الكوردية^(١) وانتهز هولاء النواب الفرصة عندما كان السعدون رئيساً للوزراء في سنة ١٩٢٦، حيث قدموا مذكرة إلى الحكومة العراقية طالبوا فيها " بفصل اوضح بين عراق العرب والاكرد"^(٢)، الا ان السعدون اوضح لهولاء النواب الذين كانوا في نفس الوقت أعضاء في حزبه (حزب التقدم) أثناء اجتماعه بهم في مطلع شباط ١٩٢٦ ان مذكرتهم لم تلق الموافقة والتأييد^(٣).

كما نشط النواب الكورد من اجل تشكيل حزب كوردي، وبرز في هذا الخصوص ابراهيم الحيدري وكذلك معروف جياووك الذين اتصلوا بعدد من الشخصيات الكوردية المعروفة امثال الملا افندي في اربيل للحصول على تأييدهم لهذه الفكرة^(٤)، ويذكر ضابط الخدمات الخاصة البريطاني في الموصل وهو احد الذين كانوا يراقبون تحركات هؤلاء النواب ان معروف جياووك كان مخلصاً في جهوده لتشكيل هذا الحزب الكوردي^(٥).

(١) عن موقف السعدون من القضية الكوردية ينظر: البوتاني، وثائق عن...، ص ٢٧ ٢٨.

(٢) للتفاصيل ينظر: د. ك. و، ملف تشكيل دولة كوردية ، الوثيقة رقم (٦٧) البوتاني، وثائق عن...، ص ٢٩
٣٢.

(٣) البوتاني، وثائق عن...، ص ٣٠.

(٤)

(٥)

وفي الوقت الذي كان عدد من النواب الكورد يطالبون بتطبيق توصيات عصبة الامم الخاصة بالحقوق القومية الكوردية، كان الشعور القومي لدى البعض الاخر ضعيفاً إلى حد رفض مقترحات لصالح الشعب الكوردي. للتفاصيل ينظر: معروف جياووك، نيابتي في ١٩٢٨ ١٩٣٠، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٣٧، ص ٢٣٧.

ربما لان عدداً منهم كان يسكن في بغداد بعيداً عن كوردستان، ولاننسى ان الحكومات العراقية كانت تتدخل في الانتخابات النيابية وتوصل إلى مقاعد البرلمان الاشخاص الذين يؤيدون سياستها، اي انهم على حد قول ناجي السويدي: "يفرضون فرضاً على الشعب ويعينون قبل ان تنظم مضابطهم الانتخابية "

معاهدة ١٩٣٠ والحقوق القومية الكوردية

كانت صفقة الحاق كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة، قد اقترنت بتوقيع الحكومة العراقية مع بريطانيا على معاهدة ثانية جديدة في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦، وكانت هذه المعاهدة قد قررت استمرار الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة.

قدمت الحكومة البريطانية هذه المعاهدة في ٢ اذار ١٩٢٦ إلى سكرتير عام عصبة الامم على شكل رسالة ارفقت بها مذكرة تناولت ادارة المناطق الكوردية في العراق وفي ظل الانتداب، الا ان فحوى هذه المذكرة يدل دلالة واضحة على دمج الكورد في الادارة الحكومية العراقية وبتمثيل نسبي متواضع في مجالس الاعيان والنواب والوزراء، كما تضمنت المذكرة وعوداً مبهمه وغامضة، ظهر بعدئذ انها لم تطبق بصورة جادة ومخلصة، بل كانت سبباً اساسياً من اسباب التذمر والانتفاضات الكوردية المتلاحقة، منها الوعد الذي قدمه عبدالمحسن السعدون في خطاب القاه في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، قال فيه: "يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم، وان يكون الموظفون منهم، وان تكون الكردية لغتهم الرسمية" في حين قال الملك فيصل وبالمناسبة ذاتها: "من واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكردي على التمسك بقوميته"^(١).

ولغرض اتمام الصفقة وفصل كوردستان الجنوبية عن كوردستان الشمالية ابرمت معاهدة ثلاثية بين الحكومة العراقية وبريطانيا وتركيا في ٥ حزيران ١٩٢٦، وجاء في مقدمتها ان غرضها "تسوية الحدود بين العراق وتركيا" ونصت المادة الاولى منها على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس العصبة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل)^(٢)، وقد اعتبر عبدالمحسن السعدون رئيس الوزراء هذه المعاهدة بانها "صفقة رابحة" و"ان العراق احتفظ نهائياً بولاية الموصل" وحصيلتها اعتراف

ينظر: مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقله مع المؤلف إلى العربية فيصل نجم الدين اطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ٨٩.

(١) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ١٧٨ - ١٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٤ - ١٨٦.

تركيا بالعراق "كدولة مستقلة"^(١).

وفي الوقت الذي كانت تنجز فيه هذه "الصفقة الراححة" كانت القوات الحكومية العراقية والبريطانية، وبالتعاون مع الحكومة الايرانية تشدد من قبضتها للقضاء على اي مطلب للكورد في تاكيد حقوقهم القومية بالاستقلال وحق تقرير المصير، وذلك باخمادها حركة الشيخ محمود بضاوة وقسوة، ففي حزيران سنة ١٩٢٧ ارغم الشيخ محمود على التفاوض والاقامة داخل الاراضي الايرانية، وعدم التدخل في شؤون العراق السياسية^(٢).

اقدمت حكومتا نوري سعيد المتعاقبتان الاولى والثانية (٢٣ اذار ١٩٣٠ - ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢)، وبدعم من الملك فيصل الاول واسناد من لدن المندوب السامي فرنسيس همفريز، على انجاز حدثين رئيسيين يتعلقان بمستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا، وبالتالي بمستقبل الكورد في العراق، الاول: التصديق على معاهدة ١٩٣٠ التي اطلق عليها (معاهدة صداقة وتحالف) بين العراق وبريطانيا في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، الثاني: دخول العراق عصبة الامم (كدولة مستقلة) في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢، والغاء الانتداب.

لقد كان لهذين الحدثين المهمين وقعهما المؤثر والمباشر حينئذ في اوساط الحركة القومية الكوردية في العراق، لاسيما وان بنود معاهدة ١٩٣٠ لم تتضمن عند الإعلان عنها أية إشارة إلى الامتيازات التي وعد بها الكورد من قبل سلطات الانتداب البريطاني والى قرارات عصبة الأمم.

كان الشعب الكوردي بفئاته المختلفة قد نشط قبل عقد المعاهدة الجديدة في إرسال العرائض والمذكرات الى الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني طالبت بإدخال حقوق الشعب الكوردي في المعاهدة المزمع عقدها، وعشية المفاوضات حول هذه المعاهدة، ومنذ عام ١٩٢٩، قدم لفيف من الكورد مضبطة طالبوا فيها بتطبيق قرارات عصبة الأمم الخاصة بالحقوق القومية الكوردية، ولكن دون جدوى^(٣).

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٠ بعث الوزير والمؤرخ الكوردي محمد امين زكي رسالة إلى الملك فيصل الاول، اكد فيها ضرورة ايجاد حل معقول ومناسب للمسالة الكوردية، ووضح

(١) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون. دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٢) حمدي، المصدر السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٢ "منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٣٢٩ - ٣٣٢.

(٣) الحسن، تاريخ الوزارات ، ج٣، ص ٦٤ " للتفاصيل ينظر: حمدي، المصدر السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٦.

ان اهمال هذه المسألة قد يؤدي الى خلق مشاكل سياسية للحكومة العراقية^(١)، ووجه النائب الكوردي معروف جياووك في الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٣٠ لمجلس النواب، سؤالاً إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي، حول المعاهدة التي تنوي الحكومة عقدها مع بريطانيا، فسأله فيما اذا كانت الحكومة عازمة على تثبيت الشروط التي اقرتها عصبة الامم بالنسبة لحقوق الكورد، فكان رده ان الحكومة لا تفكر في ذكر شيء من هذا القبيل في معاهدة دولية^(٢).

وخلال المدة نفسها وجه عدد من وجهاء ورؤسا العشائر في منطقة بادينان^(٣) نداءً إلى الكورد بشأن عقد المعاهدة الجديدة، ومما جاء فيه: "نحن مثل اهالي السليمانية نطالب بحقوقنا ونحن اذا لم نتحد في طلب حقوقنا فان وضعنا سيسوء"^(٤).

وخلال المفاوضات حول المعاهدة في نيسان ١٩٣٠، قدم كل من محمد الجاف (نائب كركوك) ومعرف جياووك (نائب اربيل) مذكرة إلى المندوب السامي في بغداد، بدأت بعبارة "نحن مندوبو الشعب الكردي نرى من اللازم ان نعرض على فخامتكم ما يجيش في صدر كل كردي من المطالبات" كما اشارت المذكرة إلى ان "حقوق الاكراد ضعيفة جداً"، وانه اعتماداً منهم على "وعود الدولة البريطانية" انضموا إلى "المملكة العراقية الجديدة" وبهوية مزدوجة أي "جنسية عراقية وقومية كردية"، وبتأثير ذلك اقرت عصبة الامم التزامات وشروط على الحكومة العراقية تنفيذها وهي:

- ١ أن تكون لغة التدريس باللغة الكوردية.
 - ٢ ان يمنح الكورد إدارة واسعة في مناطقهم.
 - ٣ تظل كوردستان تحت اشراف الحكومة البريطانية لمدة (١٥) سنة.
 - ٤ في حالة حصول اي تغيير في الادارة في العراق يجب أن يمنح الكورد (الحكم الذاتي).
- كما اضافت المذكرة بان هذه الشروط لم تطبق الا جزئياً، لا سيما في مجال الادارة والتعليم، فضلاً عن إهمال وزارة المعارف لمسألة استخدام اللغة الكوردية في كوردستان - العراق، واختتمت المذكرة قولها بالطلب من المندوب السامي مراعاة "تثبيت حقوق الاكراد

(١) زهكى، المصدر السابق، ص ٦٤ - ٦٥.

(٢) جياووك، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٣) تشمل منطقة بادينان محافظة دهوك برمتها و بعض المناطق الكوردية الواقعة شرق دجلة و التابعة ادارياً لمحافظة نينوى.

(٤) احمد خواجه، چيم دى، بهرگى سى يه، سليمانى، ١٩٧٠، ل ٨٠.